

المبادرات المقترحة	الاثار الناجمة عن الظاهرة	العوائق والمحددات الخارجية لنشوء الظاهرة	الاسباب الداخلية لنشوء الظاهرة	الاوليات	ظواهر الفساد
القصور في تطبيق القوانين ان وجود التشريعات والقوانين واللوائح حاجة ملحة فرضتها متطلبات تحقيق المصلحة العامة تنظيماً وترتيباً ومحاسبة ،	انتهاك القوانين والانظمة المالية التي تحكم سير النشاط الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، كظاهرة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الشخصية وظاهرة الاسراف في استخدام المال العام التي تأخذ اشكالا وصورا متعددة اكثرها انتشارا هي تبديد المال العام	المحسوبية والمحسوبية والتميز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة.	عدم تحديد المهام والواجبات بدقة في الجهات الحكومية وتعقد الاجراءات وضعف الرقابة الذاتية في الاجهزة الحكومية وعدم ربط الرواتب الاجور بالكفاءة والنزاهة وعدم توفر الشفافية في سبيل ذلك		الفساد الوظيفي التنظيمي الفساد والانحراف المالي
خمس سنوات					المعدل الزمني

جدول رقم 2 اللية تنفيذ المؤشر الوطني لمبادرات النزاهة ومكافحة الفساد

المبادرات المقترحة	الاثار الناجمة عن الظاهرة	العوائق او المحددات الخارجية لنشوء الظاهرة	الاسباب الداخلة لنشوء الظاهرة	الاوليات	ظواهر الفساد
لا بد من تشريع القوانين اللازمة للقضاء على الفساد الاداري يتلائم مع حجم هذه الظاهرة والتي بلغت مستويات عالية كما تم ايضاحه في التقرير الذي اصدرته هيئة النزاهة العراقية.	توجيه عمليات الانفاق على المشاريع المنتجة بكل القطاعات لضمان تحقيق العائد المالي وعدم الدخول في مشاريع لا تحقق الارباح . المنشودة	العمل على تفعيل دور الرقابة الادارية والمالية واعطائها الصلاحيات الواسعة لغرض ممارسة عملها .	التوعية العامة بالفساد وأشكاله وأضراره وذلك من خلال التأكيد على حملات التوعية العامة كإحدى الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة الفساد الإداري تعد من بين الموضوعات التي يجب التركيز عليها من خلال التبليغ عن حالات الفساد الإداري والتعاون مع الجهات المختصة في هذا المجال		الحد من هذه الظواهر من خلال تطبيق القانون ومحاسبة المقصر
خمس سنوات					المعدل الزمني

